بعد توقف ١٣ عاماً عودة سورية إلى المجلس الوزاري العربي للسياحة

مباحثات (سورية-صينية) في مجال السياحة.. مرتيني: مضاعفة عدد القادمين السفير شي هونغ وي: لسورية دور في مبادرة الحزام والطريق

وزير السياحة لـ«الوطن»: اقتراح بإنشاء أكاديمية عربية للسياحة واستضافة أول ملتقى سياحي عربي للشباب بـ ٢٠٢٥

فادي بك الشريف

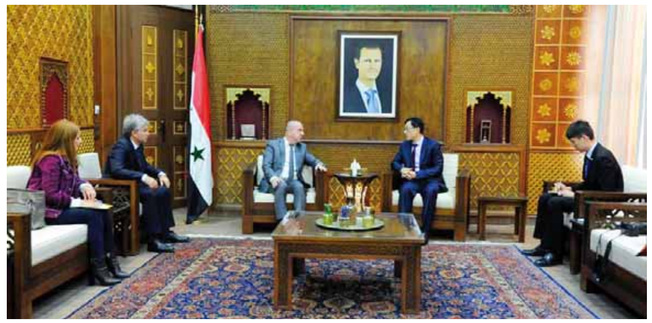

أكد وزير السياحة محمد رامي مرتيني لـ«الوطن» ضرورة عودة النشاط السياحي الصيني إلى سورية لاسيما أن جمهورية الصين الشعبية هي أكبر الدول المصدرة للسائحين في العالم بواقع ١٤٠ مليون سائح، مضيفاً: إن من حق سورية أن تجتذب السوق الصيني.

ونوه الوزير بعقد ورشة عمل نوعية خاصة للأسواق الصينية والروسية والعراقية، مؤكداً استعداد الوزارة لاستضافة شركات ومكاتب السياحة والسفر الصينية والمؤثرين في القطاع السياحي لزيارة سورية.

وخلال استقباله السفير الصيني في دمشق شي هونغ وي، بحث وزير السياحة مرتيني سبل التعاون السياحي بين البلدين، في ضوء نتائج الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس بشار الأسد إلى الصين، وما نتج عنها من توقيع مذكرات تعاون وتفاهم من ضمنها التعاون في مجال السياحة.

وأشار وزير السياحة إلى مضاعفة عدد القادمين من السياح الصينيين في عام ٢٠٢٣ بالرغم من أنها أرقام خجولة، متطلعاً إلى زيادة هذه الأرقام في المستقبل واستقطاب المزيد من الزوار من جمهورية الصين الشعبي، الأمر الذي يحقق استعادة القدوم الصيني والاستثمارات الصينية في مجال السياحة.

ولفت الوزير إلى المشروعات السياحية قيد التنفيذ حالياً والتي تم افتتاحها خلال السنوات الماضية، معتبراً أن هناك فرصة للاستثمار السياحي في سورية وتقديم التسهيلات للشركات الصينية للاستثمار السياحي.

من جانبه تحدث السفير الصيني عن أهمية سورية السياحية والمقومات الأثرية والطبيعية والتاريخية التي تمتلكها ودورها في مبادرة الحزام والطريق، حيث يشكل هذا المشروع تبادلاً إنسانياً وثقافياً ولأن السياحة هي جسر بين الشعوب وبمن فيها الشعبان السوري والصيني.

وفي سياق متصل، كشف وزير السياحة في حديثه لـ«الوطن» عن عودة مقعد سورية إلى المجلس الوزاري العربي للسياحة، مؤكداً مشاركة سورية اليوم في أعمال المجلس المنعقد في الدوحة، بمشاركة ١٣ وزيراً عربياً للسياحة، وذلك بعد توقف عن المشاركة منذ عام ٢٠١٠، علماً أن آخر جلسة للمجلس قبل الأزمة عقدت في دمشق.

وقال مرتيني: نأمل أن تؤدي هذه الزيارة لتعزيز العمل العربي المشترك الاقتصادي والسياحي على حد سواء، خاصة أن سورية ستقدم ٣ موضوعات مهمة على جدول الأعمال ستناقش من الوزراء العرب خلال المؤتمر، بحيث تشمل إنشاء أكاديمية عربية للسياحة، وخاصة أن الوزارة تمتلك موقعاً مميزاً في محافظة حلب.

وأضاف الوزير: يتضمن المحور الثاني السياحة البينية والترويج لمنتج سياحي عربي مشترك، عبر تشارك عدد من الدول (على سبيل المثال) مثل سورية ولبنان والأردن للترويج لرحلة سياحية عابرة للحدود، لتشجيع السياحة العربية، ما ينعكس على كسر الحصار الجائر.

ولفت مرتيني إلى أن المحور الثالث يتضمن طرح تعميم فكرة إقامة مؤتمر أو فعالية خاصة لسياحة الشباب في سورية والتي أقامتها الوزارة بالتعاون مع هيئة التميز والإبداع، لإمكانية إقامة أول مؤتمر سياحي عربي للشباب على أن تستضيفه سورية في ربيع عام ٢٠٢٥.

وكان وزير السياحة أكد أن عدد القادمين إلى سورية تجاوز منذ بداية العام وحتى الآن مليوناً و٩٠٠ ألف زائر، ٣٠ بالمئة منهم سياح من مختلف دول العالم، مقارنة مع مليون و٧٠٠ ألف زائر العام الماضي، متوقعاً أن يتجاوز العدد المليونين.

وبين الوزير أن نسبة الزيادة هذا العام تصل إلى ٢٠ بالمئة، ولكن توقف الرحلات الجوية والحرب في المنطقة، أثرا في عدة دول من ضمنها سورية، بسبب الاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة.

انخفاض المياه الجوفية وقلة الهاطل المطري يهددان واقع الشرب في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

بينت الأبحاث الأخيرة لواقع المياه في السويداء انخفاضاً ملحوظاً في المياه الجوفية التي تعتبر المغذي الرئيسي لمياه الآبار في المحافظة والتي تعتبر المورد الأساسي لمياه الشرب.

وتؤكد الأبحاث التي قدمها الباحث صفوان الحلبي المهتم بدراسة الموارد المائية والفقر المائي وتلوث المياه الفيزيائية والكيميائية أن الأسباب الرئيسية تعود إلى التغيرات المناخية وقلة الهطل المطري الذي أدى إلى تهديد الأمن المائي في منطقة حوض اليرموك على وجه الخصوص والتي تشكل المحافظة إحدى مناطقه وفي سورية على وجه العموم والتي تعتبر من الدول التي تقع تحت خط الفقر المائي لأن نصيب الفرد أقل من ألف م٣ بالسنة.

وبين أن محافظة السويداء تعاني في تأمين مياه الشرب لأنها تعتمد في مياه الشرب على المياه الجوفية بشكل أساسي والتي تغذيها نسبة الأمطار الهاطلة وأيضاً على السدود والبحيرات لسقاية المواشي والري وهي موارد تقليدية ليضاف إليها عدم وجود الموارد غير التقليدية لعدم وجود محطات كبيرة لمعالجة وتطبيق حصاد مياه بشكل متواضع وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الري.

وأكد الباحث الحلبي أن الدراسات والنتائج تشير إلى انخفاض كمية المياه المتوافرة إلى النصف عام ٢٠٤٨م بسبب التغيرات المناخية والنمو السكاني مبيناً أن تزايد الطلب على المياه مع تزايد عدد السكان والحاجة الملحة للمياه للزراعة لكون محافظات الحوض السويداء ودرعا والقنيطرة هي مناطق زراعية وأيضاً لقلة الأمطار أدى ذلك إلى انخفاض مستوى المياه وكميتها في العقدين الأخيرين بشكل ملحوظ وذلك أثر سلباً على المياه السطحية والينابيع والمياه الجوفية.

وأشار إلى وجود عدة عوامل تهدد استدامة الموارد المائية تتلخص بمعدل الأمطار الذي يتغير من عام لآخر نتيجة التغيرات المناخية وقلة الغطاء النباتي وانخفاض الرطوبة وحفر الآبار بشكل غير مدروس وعشوائي من دون رخصة وأيضاً حفرها على مواقع تغذية الينابيع بشكل كبير ما أدى إلى جفاف بعض الينابيع، وأيضاً بعدم تطبيق خطة مائية تتماشى مع الوارد المائي الذي يستنزف المياه الجوفية.

ولفت الحلبي إلى ضرورة تبني الأبحاث والدراسات التي من شأنها وبالتعاون مع المجتمعات المحلية والجهات الرسمية أن تسهم متضافرة بتفعيل وتدعيم الحلول التي تحافظ على مواردنا المائية مع اعتماد بعض التوصيات أولها الإقلال من استخدام الأسمدة عموماً بالري وصيانة شبكات المياه والكف عن الهدر والمراقبة الدورية للمياه السطحية والجوفية وتنفيذ محطات في الحوض لمعالجة مياه الصرف الصحي للمدن أو لتجمع عدد من القرى حيث يتم إزالة الأمونيا والنترات والفوسفور من المياه وذلك بهدف عدم تلوث المياه الجوفية إضافة إلى عدم حفر الآبار بشكل عشوائي وتنفيذ حرم للآبار لحمايتها من تلوث مياه الشرب وتوعية الفلاحين باستخدام طرق الري الحديثة بالرش والتنقيط والابتعاد عن الطرق التقليدية للري بالغمر ورفع مصبات بمياه العادمة عن الأودية وأيضاً عدم الري بالمياه الصرف الصحي بشكل مباشر من دون معالجة لأن ذلك يشكل تلوثاً للتربة وللمياه الجوفية وأمراض جرثومية.

قطع جائر للأشجار الحراجية في محيط العاصمة

مدير الحدائق لـ«الوطن»: يبيعونها للتدفئة في ظل زيادة التقنين ومحدودية المحروقات

راما العلاف

رصدت «الوطن» عمليات قطع جائر للأشجار الموجودة عند عقدة القابون ومناطق أخرى بشكل كبير، وتابعت الموضوع حول انتشار هذه الظاهرة مع مدير الحدائق في محافظة دمشق سومر فرفور الذي أكد أن ظاهرة سرقة الأشجار تتكرر سنوياً قبل بدء فصل الشتاء حيث يلجأ بعض الأشخاص من ضعاف النفوس إلى قطع أشجار المدينة ومحيطها من المداخل والمتحلقات، كالمتحلق الجنوبي، وعقدة القابون والعديد من المناطق، لغرض بيعها مع بدء موسم التدفئة في ظل التقنين الكهربائي الشديد والموارد المحدودة جداً من المحروقات في المدن والأرياف.

فرفور أوضح أن السرقات تتم ليلاً في مناطق تعاني من التعتيم العام لعدم توفر الإنارة أثناء انقطاع الكهرباء، وعدم إمكانية وضع أعمدة الإنارة التي تعمل بالطاقة الشمسية في هذه المناطق حالياً لكونها مخصصة للمناطق السكنية لمنع سرقات المنازل والسيارات.

وذكر أنه تم في ليل الأحد الساعة ١:٣٠ إبلاغهم عن دخول نحو ١٠ أشخاص يحملون مناشير إلى منطقة عقدة القابون وتم التنسيق مع الجهة المختصة في تلك المنطقة لضبطهم، لكن الأشخاص لاذوا بالفرار وتمت مصادرة منشار واحد، لأن المنطقة مفتوحة وكبيرة جداً وغير منارة، مشيراً إلى وجود حارس واحد فقط غير مسلح.

وتابع: قبل نحو ٢٠ يوماً تم ضبط شخصين يقومان بقطع الأشجار في حرش الباسل وتم تسليمهما لقسم شرطة العباسيين لإحالته إلى القضاء، موضحاً أن العقوبات يحددها قانون الحراج وتتراوح العقوبة من السجن مدة ٦ أشهر وقد تصل حتى سنتين والغرامة من ٥٠٠ ألف ليرة حتى مليوني ليرة سورية حسب الأضرار الناجمة وإذا كان حراجاً خاصاً أو ملك الدولة.

وبيّن فرفور أن مديرية الحدائق تشرف على أكثر من ١٤٠٠ موقع مشجر، حيث توجد ١٧٧ حديقة و١٥٦ حرشاً عبارة عن حدائق كبيرة إضافة إلى ١٧٧ عقدة، مقابل ٦٥ حارساً فقط بنسبة لا تتوازى٥ بالمئة من عدد المناطق، وأكد أن المديرية تضغط على الحراس عبر زيادة عدد ساعات الدوام والمناوبة حتى الصباح لمحدودية العدد، موضحاً أن دوام الحارس ينتهي عادةً عند الساعة ١١ مساءً.

وأشار إلى وجود تنسيق وتعاون مع الجهات المختصة ومراكز الشرطة ليتم تنظيم الضبوط من قبلهم والإحالة إلى القضاء، مشيراً إلى أن مكافحة هذه الظاهرة أمر شاق جداً.

وأكد أن بيع الحطب ضمن مدينة دمشق غير مسموح به ويتم البيع حصراً عن طريق رخص تمنحها وزارة الزراعة لمحال بيع الأخشاب، وأكد مكافحة بسطات بيع الحطب والأخشاب التي تفترش الطرقات بالتعاون مع وزارة الزراعة وقسم شرطة محافظة دمشق عبر القيام بحملات دورية ومصادرة الكميات وتنظيم الضبوط بحق المخالفين من الشرطة وإحالتهم إلى القضاء، حيث تم ضبط العديد منهم العام الفائت في مناطق متفرقة منها أوتستراد الفيحاء وطريق برزة وعش الورور إلا أن هذه الظاهرة تراجعت قليلاً هذا العام ولم يتم ضبط أي بسطة بيع حطب حتى تاريخه.

وأشار أيضاً إلى أنه يمنع قطع الأشجار الواقعة ضمن الوجائب السكنية الخاصة من دون الرجوع إلى وزارة الزراعة للحصول على الموافقة ويتم تنظيم ضبوط بحق المخالفين في حال المخالفة، لأن الأشجار تعتبر ثروة وطنية سواء كانت ضمن الأملاك العامة أو الخاصة.

> عقوبة قطع الشجر قد تصل لحبس سنتين مع الغرامة